

نداء المطارنة الموارنة بعد اجتماعهم يوم الأربعاء ٢٠٠١/٩/٥

في الديمان

برئاسة غبطة البطريرك صفيير

صدر النداء اثر الاجتماع الشهري لمجلس المطارنة الموارنة وهذا نصه:

المصارحة خير وأبقى

بعد أسبوعين يكون قد انقضى عام على ندائنا الأول. وقد أملنا النفس بأن يبادر المعنيون الى اتخاذ التدابير الكفيلة بتصحيح العلاقة التي تشدنا الى الشقيقة سوريا، وذلك لخير البلدين الأخوين. ولكننا انتظرنا سنة رأينا فيها بعض محاولات خجولة تظهر على الساحة، وما لبثت ان تبخرت لتترك اللبنانيين في حيرة من أمرهم، لما يلف علاقتهم بشقيقتهم من إيهام، فهم لا يعرفون ما اذا كانوا حقاً، كما تؤكد لهم، مستقلين، يتدبرون امورهم دونما تدخل منها بشؤونهم الداخلية، أم إنهم قد أصبحوا تابعين لها، بعد أن أصبح بلدهم يغيب شيئاً فشيئاً عن الساحة الدولية، وعاجزا عن اتخاذ أي قرار، أيا يكن، دون العودة إليها. وفي اعتقادنا أنه قد آن الأوان للخروج من هذا الابهام. فالصدق في التعاطي، والمصارحة خاصة في الأمور المصيرية، خير وأبقى. ومعلوم ان لبنان قد نعم عبر التاريخ بحكم ذاتي، وهو على الأقل في العهد العثماني لم يخضع للولاية رأساً، بل كان يحكمه الامراء اللبنانيون من معنيين وشهابيين الذين كانوا يدفعون للباب العالي ما يفرضه عليهم من جزية. وقد أطلق هذا الاخير يدهم في حكم البلد وإدارة شؤونه. وجاء عهد المتصرفية الذي نال فيه لبنان استقلالاً إدارياً بكفالة سبع دول أوروبية، وكان الانتداب الفرنسي، وإعادة الاقضية الاربعة الى لبنان، اي الى حدوده الطبيعية التي كانت له قبل تحجيمه في عهد المتصرفية، وكان الاستقلال الذي اعترفت به منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية.

صحيح أن بعض اللبنانيين أبدوا في بدء عهد الانتداب بعض التحفظ لدى إعلان استقلال لبنان في مقابل مشروع الأمير فيصل الذي أعلن مملكة سوريا العربية، لكنه مشروع لم يحالفه النجاح، ولا ندري ما إذا كان اليوم من بين اللبنانيين من لا يريد لبنان بحدوده الطبيعية، سيداً حراً مستقلاً، وخاصة ان الدستور اقر لبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه.

ماذا كان بعد النداء الأول؟

عيب على النداء انه طالب بإعادة انتشار الجيش السوري، تطبيقاً لاتفاق الطائف، وقيل إن الانتشار كان قد بدأ، لكنه توقف لكيلا يقال انه يتم تحت الضغط. وقيل أيضاً، جواباً على النداء، إن وجود الجيش السوري في لبنان ضروري وشرعي مؤقت. وكانت مبادرة دولة الرئيس بري التي ما إن ظهرت الى العلن، حتى

خفت في المهدي. وكانت زيارتا معالي الأستاذ فؤاد بطرس الى دمشق، على أمل ان يكون هناك حوار يؤدي الى تصحيح العلاقة بين لبنان وسوريا، وما طال الأمر حتى قيل ان على الدولة اللبنانية ان تتولى هذا الأمر، لأن مثل هذا الحوار لا يصح إلا إذا جرى بين دولتين.

وفي المقابل، علت بعض أصوات في المجلس النيابي ووسائل الاعلام تطالب بتصحيح العلاقة السورية اللبنانية وإعادة انتشار الجيش السوري. وكان تجمع مسيحي وطني تمثل شيئاً فشيئاً في لقاء قرنة شهوان، وكان المنبر الديمقراطي. وكان ان انحلت عقدة الألسنة، فأصبح الناس يعربون عن اقتناعاتهم، ولو بحذر، ولقي النداء التأييد الذي أعرب عنه الشعب لدى عودة صاحب الغبطة والنيافة من الولايات المتحدة وكندا، ولدى قيامه بزيارته الرعائية الى الدامور، فالشوف، فجزين. وهي زيارة، وضعت حجر الأساس لمصالحة وطنية شاملة بدأت بين المسيحيين والدروز في تلك المنطقة، لتشمل لاحقاً جميع الفئات اللبنانية برعاية الدولة اللبنانية، غير انه عقبها فوراً، ويا للأسف الشديد، اتهامات فاعتقالات، فمحاكمات.

انعكاس هذا الوضع على الدولة

لا حاجة الى التذليل على ما آلت إليه أمور الدولة في هذا الجو الملبد بالغيوم الثقيلة، وإن ما شاهدناه بالأمس القريب لأسطح برهان على الترددي الذي وصلت اليه المؤسسات: مجلس النواب غير موقفه بعضاً سحرية من النقيض الى النقيض، في مدى عشرة أيام. مجلس الوزراء بدا كأنه لا يعرف ما يجري حوله، وهو المسؤول عن كل أوضاع البلد، بموجب الدستور. الحالة الاقتصادية تنذر بأوخم العواقب. البطالة منتشرة انتشاراً مخيفاً لم يسبق له مثيل. الأدمغة الشابّة تهاجر، وليس من يدري ما اذا كان سيقبض لأصحابها ان يعودوا الى لبنان.

هذا والدولة تبدو كأنها مكبلة. ومن النواب من يتجاهلون الشعب والشعب يتجاهلهم، وهم يدينون بالولاء لمن أقعدهم في مقاعدهم. وبعض الوزراء مفروضون على رئيسهم، المجر على التعاون معهم، على كره منه. والقرار خارج لبنان، وليس لأصحابه اللبنانيين. والمقررون يؤيدون من يشاؤون من أهل الحكم، فينصرون هذا على ذلك، ولا حرج. وبدلاً من جمع الصفوف، يمعنون في تقسيمها. فهل يجوز ان تستمر هذه الحال التي بدأت منذ خمس وعشرين سنة؟ وأصبح لبنان معها يضيع شيئاً فشيئاً هويته وخصائصه ومؤسسته الدستورية، وحتى كيانه، خاصة بعد ان جنس من الطارئ عليه اعدادا كبيرة؟ هذا فيما الكثير من اللبنانيين يبذلون أقصى جهدهم للحصول على جنسية غريبة أيا تكن، ويذهب سواهم بزوجاتهم الى الخارج ليضعن مواليدهم حيث يكتسبون جنسية يعتقدون أنها تؤمن لهم مستقبلاً هادئاً. وكل ذلك لفقدانهم ثقنتهم بوطنهم.

من الراجح؟ من الخاسر؟

ما من احد يجهل ما يعانیه لبنان من مشاكل، دون غيره من بلدان محيطه، ما عدا فلسطين التي نأسف شديد الأسف لتعرض شعبها للمذابح اليومية. وهناك مسألة توطين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، والخلاف على مزارع شبعاء والغجر، ومسألة إرسال الجيش الى الجنوب، بناء على إلهام الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية، ومسألة الجبهة الوحيدة المشتعلة في جنوب لبنان، فيما كل الجهات مع اسرائيل هادئة، ومسألة الجنوبيين من كل الانتماءات المذهبية الذين التجأوا الى اسرائيل، والذين من بينهم من يقعون في السجون اللبنانية، فيما عيالهم من نساء وأولاد باقون دون معيل، ومسألة الديون الباهظة التي لا طاقة لبلد صغير كلبنان بحملها، وهو مكره على اعتماد اقتصاده حرب وافتقار، فيما ما حوله من الدول تعتمد اقتصاد سلم وازدهار. ومسألة بقاء الاسلحة في بعض الايدي، خلافا لما نص عليه اتفاق الطائف. واخيرا مسألة تطبيق الطائف تطبيقا انتقائيا أفرغه من مضمونه بحيث إنه راح من يتساءل قائلا: <>هل هذا الاتفاق لا يزال قائما ام انه سقط نهائيا؟ وهل هذا يعني ان لبنان محكوم عليه ان يبقى تحت الوصاية الدائمة. بحجة ان ابناءه سيعودون الى الاقتتال، فيما لو ارتفعت الوصاية عنهم؟ خلافا للاعتقاد المزعوم، باستطاعة لبنان ان يتغلب على جميع مشاكله، فيما لو ترك له امر حلها، وشعبه مسالم، وهو يرغب في مصالحة وطنية شاملة، على ان ترتفع يد الوصاية عنه، وعلى أن يسمح له بممارسة نظامه الديموقراطي على وجهه الصحيح، وباختيار ممثليه في المجلس النيابي بحرية تامة دون مداخلات ووعود ووعيد. وبالتالي باختيار حكامه ومحاسبتهم لدى الاقتصاد. وحتى اليوم لم يفكر احد بوضع قانون انتخاب عادل وثابت يأتي بالنتيجة المطلوبة. ولكن لبنان اذا استمر في هذا الوضع المخزي، فستستمر الهجرة تبتلع أبناءه، وسيأتي يوم لا نتمناه، يقال فيه كان لبنان الذي عرفناه حرا سيدا مستقلا. والذين يدعون المحافظة عليه بإبقاء الوصاية عليه، يكونون هم من تسببوا بزواله، وإذا زال لبنان فالذين يطمعون بابتلاعه لن يكونوا سعداء، لا بل سيكونون هم الخاسرين. ولن يخسروا ما يجنونه من فوائد منه مادية ومعنوية فقط، بل ستنتقل العدوى إليهم، وهذا ما لا نتمناه لهم.

الحل في الأخوة الحق

هناك من يقول من اللبنانيين، لأغراض لا تخفى على احد، إن الجيش السوري لن يذهب من لبنان ما دام الصراع الفلسطيني الاسرائيلي قائما، ومن يدري متى سينتهي هذا الصراع، وقد مر عليه نصف قرن، وليس ما يدل على انه سينتهي في القريب العاجل. ولكن الواقع، الذي لا جدل فيه، ان لبنان ازدهر واستقامت احواله على مدى ربع قرن، على الرغم من كل الصعوبات، قبل ان يدخله الجيش السوري. وبعد هل من يستطيع اليوم ان يقول ما اذا كان الجيش السوري في لبنان قد أعاد انتشاره؟ وإلى أي مدى؟ وما هو العديد المرابط منه حاليا في لبنان؟ وإلى أي زمن؟. وهناك من يطيب له التأكيد ان الحاجة ستبقى

ماسة اليه حتى ولو انتهى هذا الصراع، وذلك خلافا لما نص عليه اتفاق الطائف، وكل المواثيق والأعراف، إن هذا القول يقضي نهائيا على استقلال لبنان وسيادته، لأن بقاء الجيش السوري فيه وما يتفرع عنه من أجهزة تهيمن على الحياة السياسية يمنع ممارسة الحياة الديمقراطية فيه، ويقضي بالتالي على الحريات. ولبنان والحريات صنوان. ولكن أن يبقى الفاسدون والمفسدون من لبنانيين وسوريين، (والكلام ليس لنا) يستغلون الوجود العسكري السوري في لبنان لتقاسم المغنم على حساب إفقار الشعب اللبناني، وتقويض نظام لبنان فهذا يؤدي سوريا ولبنان معا. وأفضل حل لهذه الحالة الشاذة، تمكين لبنان من القيام بمسؤولياته بذاته، وتدبير شؤون بيته بنفسه، على أن يكون هناك تنسيق بينه وبين سوريا في الأمور المشتركة، وهذه قناعة منا ثابتة، شأن اخوين يسكن كل منهما بيته ويتعاطى أموره الذاتية، دون أن يتدخل احدهما في أمور الآخر، وفقا لأصول العلاقات بين الدول. ونحن نؤمن ان مستقبل لبنان واستقلاله رهن بإرادة أبنائه وإيمانهم وتضامنهم ووقوفهم الى جانب الحق بجرأة، وهذا ما نعهده فيهم، لذلك، وعلى الرغم من كل الصعوبات التي عرضناها والأزمات التي يعيشها الشعب اللبناني، لا يمكننا إلا أن ندعو هذا الشعب، بكل فئاته، لكي يعزز ثقته بوطنه وب نفسه، وأن يوحد صفوفه ويتضامن تضامنا أخويا لإعادة لبنان الى ما كان يحتله من مكانة في مجموعة الدول الحرة السيدة المستقلة. هذه، يشهد الله، قولة حق وصدق، لتسلم الأخوة وتحلو الحياة.